الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

NIDAA-ps.org

٢٠٢٥-١٠-٦

HUMAN RIGHTS WATCH

تنشر الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) بيان حقائق بأهم ما جاء في احاطة مؤسسة «هيومن رايتس ووتش» اليوم بمناسبة مرور عامين على ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ وهي تسلط الضوء على ضرورة حماية المدنيين، بعنوان :

على الدول التحرك لوقف الفظائع

- إن «الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة» التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ لا تحل محل الإجراءات العاجلة التي يتعين على الحكومات اتخاذها لحماية المدنيين ودعم العدالة بعد عامين من الانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وفلسطين.

- الخطة المكونة من ٢٠ جزءا لا تتناول بشكل مباشر قضايا حقوق الإنسان أو المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

- على الحكومات اتخاذ إجراءات فورية، تشمل حظرا على الأسلحة، وعقوبات محددة الأهداف، ودعم «المحكمة الجنائية الدولية»، وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية لمنع وقوع ووقف الانتهاكات الجارية، بغض النظر عمّا إذا كانت خطة ترامب ستنفذ أم لا.

- قال عمر شاكر، مدير إسرائيل وفلسطين في هيومن رايتس ووتش: «شهد العامان منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ سلسلة لا تنتهي من الفظائع ضد المدنيين، لم تشهد أي تهدئة أو عدالة. على الحكومات ألا تنتظر اعتماد خطة ترامب أو أي خطة أخرى للتحرك لمنع المزيد من الأذى بحق من هم الأكثر عرضة للخطر».

- إن الجرائم الفظيعة التي ارتُكبت في إسرائيل وفلسطين على مدى العامين الماضيين أوقعت خسائر فادحة في صفوف المدنيين، حيث تعرض الآلاف للقتل، والتشويه، والتجويع، والتهجير القسري، والاحتجاز كرهائن أو الاعتقال غير القانوني؛ وسُوِّيت مدن وأحياء بالأرض؛ ودُمرت مجتمعات وحياة أشخاص بأعداد لا حصر لها.

- في غزة، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات آلاف الفلسطينيين، معظمهم مدنيون، بما يشمل إبادة عائلات بأكملها وقتل ما يعادل في المتوسط صفا دراسيا كاملا من الأطفال كل يوم.

- حوّلت العمليات العسكرية في غزة معظم القطاع إلى أنقاض، ودمرت أحياء ومدنا بأكملها، وألحقت أضرارا جسيمة بمعظم المنازل، والمدارس، والمستشفيات، والبنية التحتية المدنية أو دمرتها.

- تسببت السلطات الإسرائيلية في مجاعة، مستخدمة التجويع كسلاح حرب، وهجّرت قسرا جميع السكان تقريبا مرات عدة.

الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نـــداء -

■ أفادت الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام مرارا وتكرارا عن أفعال السلطات الإسرائيلية في غزة التي تنتهك القانون الدولي بشكل خطير. وقد وجدت هيومن رايتس ووتش العديد من انتهاكات قوانين الحرب التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية، وانتهاك الأوامر الملزمة الصادرة عن «محكمة العدل الدولية».

■ وفي الضفة الغربية، قُتل أو شُوه مئات الفلسطينيين، واعتُقل الآلاف، كثيرون منهم دون محاكمة أو تهمة، وهُجِّر عشرات الآلاف، معظمهم على يد القوات الإسرائيلية، ولكن أيضا على يد المستوطنين.

■ أظهر حجم الدمار في غزة وأنماط الهجمات ازدراء الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها الأساسية بموجب القانون الدولي. عدم الالتزام بهذه المعايير له عواقب تتجاوز بكثير إسرائيل وفلسطين.

■ إن تجاهل الدول القوية أو حلفائها القانون الإنساني الدولي دون عواقب يؤدي إلى تقويض مصداقية النظام برمّته وإضعاف حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في أماكن أخرى.

■ على جميع الحكومات التحرك لمنع المزيد من الفظائع والدفاع عن عالمية حقوق الإنسان.

■■■ يجب أن تتخذ خطوات لوقف الانتهاكات المستمرة ودعم التحقيقات الموثوقة والمساءلة الفعالة بحق المسؤولين، بما في ذلك التدابير التالية:

● الضغط على السلطات الإسرائيلية لرفع القيود غير القانونية الشاملة على دخول المساعدات إلى غزة فورا ودون شروط.

● فرض عقوبات محددة الأهداف، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول، على المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم ممن تورطوا بشكل موثوق في الانتهاكات الجسيمة الجارية.

● تعليق الاتفاقات التجارية التفضيلية مع إسرائيل وحظر التجارة مع المستوطنات غير القانونية.

● الإعراب علنا عن دعم المحكمة الجنائية الدولية والإدانة الشديدة لمحاولات ترهيب مسؤوليها والمتعاونين معها أو محاولات عرقلة عملها؛ والالتزام بدعم تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عنها.

■ قال عمر شاكر، مدير إسرائيل وفلسطين في هيومن رايتس ووتش: «تفاقمُ القمع على الأرض بعد عقود من 'عمليات السلام' كان من المفترض أن يوضح رعونة الاكتفاء بخطط السلام لمعالجة الانتهاكات الجسيمة. على الحكومات اتخاذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة لحماية أكثر من مليونَي فلسطيني والرهائن الإسرائيليين في غزة».

انتهى